

مداخلة البروفسور سليم دكّاش اليسوعي،
في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الدولي :
"في ديمومة ووضعية الحقوق الزمنية"،

كلية الحقوق والعلوم السياسية
ومركز الدراسات الحقوقية للعالم العربي (CEDROMA)،
في جامعة القديس يوسف في بيروت،
يوم الخميس الواقع فيه ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر)، ٢٠١٣

حضرة السيدة عميدة الكلية، حضرة الأستاذ المدير،

حضرات السادة والسيدات المحترمين،

حضرات السادة المحاضرين،

١ . ها هو ذكرى اليوبيل المئوي الأول لتأسيس كلية الحقوق في جامعة القديس يوسف الذي يواصل في إثارة ردّات فعل ايجابية تحمل معها الخير حيث أنّ الاحتفال بذكرى هذه السنة التأسيسية ألا وهي سنة ١٩١٣، تتسم به حوليات الكلية نفسها وسجل الجامعة الذهبي. صدقوني، على مدى الأهمية البالغة لهذه السنوات التي ميّزت لبنان وتأسيسه وتوطيد كيانه وإعلان استقلاله ونضالات الأمس واليوم، يصبح الاحتفال بهذه المئوية حدثاً خاصاً في حياة لبنان اليوم. فالحدث كواقعة آنية ذات أهمية كبيرة في حياة الأمة، ولكن ليست الأحداث التي تحصل في حياة إنسان أو مؤسسة هي الأهمّ فحسب، بل الأهمّ هو تأثير هذه الأحداث في وجدانه.

٢ . بالأمس، منذ مئة عام، في هذا المكان نفسه وفي الوقت نفسه واللحظة نفسها، كان هناك رجل يتمتّع برؤية ثاقبة، ليس كباقي الرجال، هو البروفسور بول هوفلان الذي أتى من مدينة "ليون" الفرنسية وأنشأ الحدث الذي من شأنه أن يترك بصماته على أمة بأكملها وعلى الوعي الذاتي لمجتمع بأسره. في ذلك اليوم، شهد على هذا الحدث تجمّع لقادة من العثمانيين والفرنسيين في تلك الحقبة، بما في ذلك وفد من اليسوعيين يرأسه رجل النضال من أجل لبنان الأب كلوديوس شاننور Claudius Chanteur. أنا لا أدعي بأي شكل من الأشكال أن أكون خطيباً آخر أمامكم أسوةً ببول هوفلان المشهور بنبرة بلاغته،

ناهيك عن أب آخر هو الأب فيليكس شانتور الذي جعل الكليات المدنية في جامعة القديس يوسف تزدهر وتزدهر، وهذه الكليات هي الحقوق والهندسة والطب.

٣ . قبل متابعة هذه الكلمة التي هي بمثابة مقدّمة لمؤتمركم والتي لا ينبغي أن تتغاضى عن الأفكار الرئيسية لبول هوفلان، اسمحو لي أن أعرب عن امتناني لعدّة أشخاص يحتفلون بالذكرى المئويّة لتي تدين لهم بتكريم ودي. وهكذا فإنّ كلماتي التي تنبع من القلب سوف تتوجّه مباشرةً إلى البروفسور فايز حاج شاهين، العميد الفخري الذي سيستمرّ في تحمّل أعباء أكاديمية "بيروت أم الشرائع" Berytus Nutrix Legum، والسيدة عقل قرباني التي عملت بثقة كبيرة وبكفاءة لوضع المراحل المختلفة من الذكرى المئويّة، وخصوصاً النسخة الجديدة من سجلّ الزوّار الخاصّ بالكلية والذي سيصدر قريباً وسيكون وحده حدثاً في حدّ ذاته ! أعبر عن شكري إلى العميدة الحاليّة السيّدة لينا غناجه التي لم توقّر أي جهد منذ وصولها لمواصلته وتعزيز ديناميّة دراسات القانون في جامعتنا، وإلى السيّد المدير فادي نيكولا وجماعته وكذلك إلى العديد من المعلّمين وأصحاب المداخلات الذين سيعبّرون عن آرائهم حول حقيقة أنّ القانون يوقف الوقت من جهة ويساهم في ضبط حركته من جهة أخرى. أنا مدين للسيّد جورج خديج، المبادر لهذا المؤتمر، والذي أعدّه مركز الدراسات الحقوقيّة للعالم العربي (CEDROMA)، وأحيي فريقه لما بذله من جهود من أجل إنجاز هذا الحدث.

٤ . أيّها الأصدقاء الأعزّاء، كان البروفسور بول هوفلان قد حدّد، في المحاضرة الافتتاحيّة لعام ١٩١٣، توجّهات أساسيّة لمدرستنا الجديدة الفرنسيّة للحقوق في بيروت والتي أصبحت في العام ١٩٥٣ كلية الحقوق في جامعة القديس يوسف. لا مجال هنا، في هذه المداخلة، تكرار ما قاله هوفلان، لكنني أودّ أن أتناول بعض العبارات الرئيسيّة ومناقشة تأثيراتها وارتداداتها في وجدان الكلية والجامعة والأمة اللبنانيّة. ها هو يعترف أولاً بأنّ "العمل لا يزال في مرحلته الأولى وأنه يتلمّس طريقه"، وأنه "أغنى بالأمال منه من النتائج"، وأنه "بخطواته الأولى في العالم قد يتوجّب عليه أن ينكفئ"، علامة على التواضع ومدى الجهويّة. بالعودة إلى الزمن، منذ ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٣ وحتى اليوم، يمكننا أن نطمئن بول هوفلان بأنّ الآمال المعقودة على المدرسة الجديدة غير مصابة بخيبة أو بالتأجيل وليست منجزة جزئيّاً أو بطريقة مبتورة. الأعمال العظيمة، وخصوصاً التربويّة منها، يجب أن تُنجز كلّ يوم بتواضع وتعتبر نفسها أنّها في بداياتها بحيث يجب أن تأخذ في الاعتبار خبراتها من أجل أن تتطابق أعمالها مع أهدافها النبيلة وبهذه الطريقة يمكنها أن تؤثر على الوقت وتجعل منه تعبيراً عن رسالتها الدائمة.

٥ . وفي هذا السياق، أشار السيّد هوفلان في محاضراته إلى الرابط الذي وضعه الرومان بين الزمن والقانون، قال : "كان الرومان قد بنوا هذا القانون كما شيّدوا أنصاب حضارتهم نفسها ؛ فقد قاموا بتشبيدها بمواد صلبة ومتربطة جدّاً بحيث يتحدّون الزمن : تعلمون في الواقع أنّ الزمن استمرّ ويستمرّ كما هذه المعالم لا بل أفضل". تستطيع كليتنا، في مكان ما، أن تفخر بمشاركتها، كوريثة لمدرسة القانون الرومانيّة القديمة في بيروت، في تكريس الحقّ وتأكيد مبادئه وهي تُدرج هذا الحقّ في

النسيج الاجتماعي والثقافي والسياسي. بعبارة موجزة، إنه "حق في حركة دائمة" بحسب عنوان كتاب صدر في منشورات كلتيكم. إذا كان القانون قد استمرّ فترة طويلة وتحديّ الزمن، فذلك بفضل كلتيكم ومعلميها الحقوقيين، أعضاء هيئة التدريس البارزين فيها وبفضل المعايير الأكاديمية القويّة والطلاب الذين يسعون بأنفسهم وبأعمالهم إلى التميّز. كلتيّنا هي التي ساهمت بطريقة ملموسة في تحقيق نبوءة ليبانيوس، ذلك الخطيب العظيم من أنطاكية الذي وصف بيروت، في القرن الرابع، بأنها "أمّ الشرائع". عادت بي هذه الجدليّة القائمة بين الزمن والحقوق، وأنا لستُ رجل قانون بل فيلسوف متمرّس، أن أتذكّر أنّني كنتُ قد درستُ، في جوهرها، "مبادئ فلسفة الحقوق" للفيلسوف الألماني الكبير هيغل. في هذا الكتاب، الأطروحة بالغة الأهميّة : الزمن يُعتبر أفضلياً وعمودياً ؛ ولكي يكون للزمن الأفقي مغزى، من الضروري أن يكون مرتبطاً بالحقوق الدائمة والعالميّة ولكنها في نفس الوقت تردّ على التساؤلات الهامة واليوميّة التي تطرحها لإنسانيّة. ولكي يكون للزمن العامودي جوهر متين، من الضروري أن يكون عالمياً ويتسم بالعقلانيّة التي تتجاوز الوعي الفوري والوجدانيّة. ويتكلّم حينئذٍ هيغل عن العديد من الوجوه بدءاً بالأسرة وصولاً إلى الدولة والشركات والمؤسسات الأخرى التي يصبح فيها العقل نافذاً. ويأتي الحقّ بوصفه منتدى عالمي للمصالحة بين الناس والمجتمعات والدول ومبنيّ على أساس مبدأ فلسفي، ولكنه أيضاً قانوني، وهو مبدأ الاعتراف بحقوق كلّ فرد أو القبول المتبادل بين أطراف النزاع. ماذا عليّ أن أقول عن حاجتنا إلى مبدأ الاعتراف المتبادل هذا بين اللبنانيين باعتباره المبدأ الأساسي الذي يجب أن يكون قناعة ورسالة موجّهة إلى منطقتنا وعالمنا اليوم.

٦ . أيها الأصدقاء الأعزاء، كنت قد تحدّثت في بداية هذه المداخلة عن حدث يترك آثاراً في وجداننا، وهو الحدث الذي يجعلنا نطرح سؤالاً أساسياً جداً : ما هو انتماؤنا وما هي هويّتنا ؟ ما هي هذه الأرض التي نعيش عليها ؟ كيف السبيل للعيش معاً بشكل أفضل ولفترة طويلة ؟ بأي حقّ و مع أي حقّ سننظّم الحياة المدنيّة والعامّة ؟ يجيب هوفلان : من خلال الحقوق، كان لدى فرنسا في بداية القرن العشرين رسالة تعليميّة ذات هدف جدير بالتقدير والثناء على القدر الذي أصبح فيه "بلدنا مربيّاً"، على حدّ قوله. "الأمر لا يتعلّق بتخزين كتب أو مدوّنات ولكن علينا الدخول في ديناميّة ثقافيّة جديدة تكمن في"المساهمة في نهوض الوعي القانوني ؛ هذا هو الهدف الذي اوكل إلينا. ما من دعاية تنتقي منها المصلحة مثل هذه : فهي لا تسعى وراء المنافع الماديّة ؛ إنّها تهدف إلى تحقيق أخلاقيّات أفضل، وتميل إلى جعل جميع المصالح الماديّة تمتثل إلى قوّة القانون التنظيميّة". نحن نلاحظ بوضوح أنّ الهدف الموكل إلى المدرسة الجديدة هو ببساطة تطوير وعي قانوني بوجود حقوق وواجبات عالميّة وخاصّة وأنّ صفحة جديدة تُفتح من الآن فصاعداً وعليها سنُدوّن انجازات مدرسة بأكملها تسعى للدفاع عن كرامة الشعوب وأفرادها.

٧ . بالإضافة إلى هذا الهدف الذي يسعى إلى ترسيخ الحقوق في أعماق الوعي والوجدان، وهي حقوق ضروريّة لتنظيم الحياة الاجتماعيّة، ينقل إلينا بول هوفلان الغرض العملي لتأسيس الكليّات المدنيّة في جامعة القديس يوسف. يخبرنا قائلاً : "إلى جانب كليّة الطب وأسوةً بها، سوف تحيا كليّة الحقوق. بعد فترة، سوف تكمل كليّة الهندسة حيث بدأت تُعطى المقرّرات التحضيريّة، أطر التعليم العالي الفرنسي. شباب هذا البلد لن يحسدوا شبابنا في فرنسا. فهم سيتلقّون تنشئتهم هنا في بلادهم

ومن أجل بلادهم، تنشئة تهيئهم للانخراط في وظائف رئيسية. أطباء ورجال أعمال وتجار ومحامون وإدريون ومهندسون وصناعيون سوف يتنافسون بجهودهم ليصبحوا أكثر فائدة، وليجعلوا بلادهم أكثر ثراءً وأكثر إنتاجاً وقوةً وصحةً وجمالاً. هذا هو الهدف الذي نصبو إليه". لا يمكن أن نكون أكثر وضوحاً حول نوايا واستعداد فرنسا لدعم، إن لم يكن لإنشاء، نظام جامعي يلبي الاحتياجات المختلفة لسكان جاعين للمعرفة والكفاءة من أجل بناء حياة اجتماعية قائمة على أفضل المعارف الفكرية والقانونية في جميع الأزمنة.

٨ . في الواقع، إذا كانت رسالة الجامعة تتلخص اليوم في الأهداف الثلاثة التالية، أي مشاركة المعارف، والمحافظة عليها ونشرها، يمكننا أن نقول إن مدرسة الحقوق حققت فعلاً أهدافها. لا يسعنا إلا أن نحیی المبادرات والخيارات التي تم اتخاذها من قبل المدرسة والكلية من أجل تحقيق أهداف مدرسة الحقوق. تكمن قوة المؤسسة الأكاديمية في قدرتها على عيش الزمن بمختلف أنواع الإنتاج المتعلق برسالتها. كيف يمكننا أن لا نقدر، في إطار المشاركة في المعرفة، النشاط التعليمي وتنشئة مهنيين يتمتعون بالمهارة والكفاءة، وهذه القائمة الطويلة من عشرات الآلاف من المحامين الذين كان لهم الأثر على مصير الحقوق في بلادنا وفي منطقتنا إلى الأبد؟ كيف لا نسلط الضوء على المئات من الدراسات والكتب التي نشرتها الكلية في إطار البحوث الأساسية والدراسات في مجالات القانون الدستوري والمدني والتجاري والقانون العام؟ بأي نظرة تقييمية يتم النظر إلى البحوث التطبيقية السياسية والاقتصادية والدينية والاجتماعية التي يقوم بها معلمون كبار عرفتهم مدرستنا وكليتنا منذ يوم تأسيسها؟ نحن نتكلم اليوم عن التشجيع للقيام بالأبحاث وحث الباحثين للقيام بها في جامعتنا، فاعلموا أن هذه الكلية كانت رائدة في هذا المجال في رؤيتها ونفوذها، وأنه يتوجب علينا، من أجل الجامعة ومن أجل حاضر ومستقبل الكلية، ألا نكتفي بمواصلة دورنا الرائد والنوعي في التعليم والبحث فحسب بل تعزيز هذا الدور أيضاً.

٩ . ولن أفي كلمتي هذه حقها إن لم أتطرق إلى دور فرنسا الحاسم في تأسيس كلية الحقوق وسائر الكليات في جامعتنا ومتابعتها حتى يومنا هذا. كان السيد هوفلان يتحدث عن رسالة قانونية فرنسية وعن تنويع من كلية الحقوق للعمل التعليمي في لبنان والشرق. منذ فترة طويلة وحتى اليوم، تستلهم برامجنا إلى حد كبير من مدرسة الحقوق الفرنسية. وكانت فرنسا على استعداد دائم لتلبية احتياجاتنا من حيث الرسالة والخبرة. ولا ننسى أن تأسيس كلية الحقوق وتنشئة الجيل الأول من المحامين الملتزمين لم يكونا سوى مقدمة لتأسيس آخر هو تأسيس لبنان الذي حمل عدد كبير من طلابنا القدامى قضية حريته وإقامة دولته. في هذا السياق، تحمل جامعتنا وكلية الحقوق والعلوم السياسية مسؤولية كبيرة ألا وهي تدريس الحقوق من ناحية ولكن العمل أيضاً من أجل سيادة القانون ومكانته ودوره الهام في مجتمعنا والمجتمعات من حولنا. علينا أن نكون خلاقين جداً في هذا المجال لنجعل القانون واجباً أخلاقياً واجتماعياً ووطنياً وسياسياً لجميع المواطنين.

١٠ . وأخيراً، أود أن أستعيد الكلمات التي بها اختتم المحاضر خطابه منذ مئة عام: "نحن نبغي أن نقوم بعمل من أجل الحياة والسلام. ولا بد من قول هذا بصوت عالٍ، في هذا الوقت الذي تؤدي فيه الجهود إلى تراكم الأنقاض". يا له من اقتراح ما زال

أنياً ! نعم، الإنجازات التي حققتها مدرستكم وكنيتكم وكلّياتنا وجامعتنا كانت دائماً أعمال سلام وحياة وتحققت من أجل السلام والحياة، في حين أنّ العديد من الأفعال والمؤامرات كانت تُوجّه ضدّ حضارتنا وشعبنا وكانت تُؤدّي إلى عيش المعاناة بدل الفرح والعيش المشترك ! سوف تكون أعمالنا التربويّة أعمالاً من أجل السلام والعدالة لكي يصبح الزمن الآتي تاريخاً نفتخر به، تاريخاً من الوحدة والاعتراف بالآخر والإيمان والالتزام، تاريخ لبنان في الحريّات التي يتمنّع بها مواطنوه.